محتويات العدد

أبحاث لغوية ومعجمية

* مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي
الدكتور مرتضى جواد باقر 5

* حول معاني حروف المعاني وأصول استعمالها
حسن عباس 37

* الضمائر المنعكسة في اللغة العربية
الدكتور محمود أحمد نحلة 59

* الاشتقاق وتنمية الألفاظ
الدكتور حامد صادق قنيبي 79

* المعرب والدخيل في اللغة العربية
الدكتور مناف مهدي الموسوي 99

* النحت بين مؤيديه ومعارضيه
الدكتور فارس فندي البطاينة 121

* اللغة العربية بين التأثر والتأثير
محمد السيد علي بلاسي 141

* لغات الأمم المتحدة : البابلية أم التكاملية ؟
محمد ديداوي 147

* اللغة العربية في مواجهة التعريب ـ مفهوم التعريب
إدريس بن الحسن العلمي 155

* دراسة :

في فصائل نباتات الشمال الإفريقي ـ مصطلحات نباتية في علم التصنيف

لحسن بنلفقيه 163

* مكتب تنسيق التعريب ـ منجزات وأهداف

محمد أفسحي 189

أبحاث ودراسات بلغات أجنبية

A Linguistic study of lexical borrowing in Arabic and English

Wajih H. Abderrahman Ph. D. 3

The syntactic and semantic analysis of the generation of the Arabic sentence

Mazen Al -Waer Ph. D. 27

Parsing Arabic text with ATN: Problems and Implications

Hassan A. Taman Ph. D. 59

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي

د. مرتضى جواد باقر
جامعة البصرة

1 ـ توطئة: تناقش هذه الدراسة مفهوم البنية العميقة ـــ أحد الافتراضات النظرية الأساسية في مدرسة القواعد التوليدية التحويلية ووجود ما يكافؤه في الدرس النحوي العربي. إن هذا أمر تستنتجه بعض الدراسات التي قارنت بين المناهج اللغوية الحديثة ومنهج الدرس اللغوي العربي. لقد شاع استخدام هذا المصطلح ـــ مصطلح البنية العميقة ـــ في السنين الأخيرة، فنجده في الكثير من المقالات والأبحاث التي تهتم بدراسة لغة النص الأدبي في محاولتها تقويمه جماليا يستخدم بمعنى عام هو المقاصد الخفية لكاتب النص، أو المعنى الخفي للجملة أو البيت الشعري. ومن ناحية أخرى ـ وهو ما سنعنى به في هذه الدراسة ـــ نجد العديد من المقالات والدراسات التي تنشر هنا وهناك تكتب عن هذا المفهوم وعن كونه واحدا من المنطلقات النظرية في الدرس النحوي العربي. وفي هذه الدراسات والمقالات نشعر أن هناك الكثير من التوسع في تعريف هذا المصطلح واستخدامه بمعنى غير معناه الأول. وهذا ـــ فيما أظن ـ مُتَأتٍّ من غياب تحديد واضح لماهية المفهوم الذي نصطلح عليه بالبنية العميقة ـ أو قد يكون ناتجا ـ حين نحسن الظن ـ عن تعريف لهذا المفهوم لاعلاقة له بما اصطلح عليه بالبنية العميقة ضمن مدرسة القواعد التوليدية التحويلية. وفي كلا الحالتين فإن هذا يوجب ـ كما أرى ـ إيضاحا لهذا المفهوم وإجلاء الأمور لكي توضع الأشياء في مكانها والمناهج في مجالها المحدد.

ونقول بدءا إننا لسنا بصدد المقارنة بين منهجين للدرس اللغوي لنستخلص

حكما بأفضلية واحد على آخر. بل أن هذه الدراسة ـ في جوهرها ـ دعوة إلى التأني في عقد المقابلات والمقارنات بين المناهج الفكرية قبل أن تتضح المفاهيم والمصطلحات التي تعقد حولها هذه المقابلات وقبل أن تتضح بشكل محدد المعالم أدواتُ المقابلة. فالأمر هنا يختلف عن الدراسات التي تفاضل بين رأيين ضمن منهج علمي واحد حول قضية معينة. إذ أن المنهجين اللذين نحن بصددهما وليدا ظرفين مختلفين وحضارتين مختلفتين وزمانين مختلفين. وهذا الاختلاف يعني أول ما يعني اختلاف لغة خطابهما. وإذن فنحن أمام تفحص المشترك من المفاهيم في خطابين مختلفين لغة.

إن كلا من هذين المنهجين صدر عن إطار فكري يختلف كلية عن الثاني، وهذا يوجب علينا الحذر في إطلاق التعميمات وافتراض المشتركات لمجرد أن يلوح لنا وجه تشابه. وكذلك فينبغي لنا أن نحذر من الوقوع في مزالق تصور وجود تكافؤ بين المفاهيم بسبب تشابهٍ فيما نطلقه من مصطلحات. فنحن إذن مصدر هذه التسميات والمصطلحات. وهكذا فلا أقل من الحذر أن لا نقع أسرى أفعالنا. إن ما نحذر منه ليس بالأمر الهين ولا بالجديد في المقارنات التي تعقد بين الآراء والمناهج الفكرية والعلمية التي تبتعد عن بعضها البعض جوا ومكانا وزمانا.

إذا لطالما أطلقت المسميات المألوفة والمأخوذة من المناهج العلمية المعروفة على مفاهيم المناهج العلمية الغربية حين ننقلها وذلك من أجل تقريبها. والمشكلة تبدأ حين يأتي بعد ذلك من يقابل بين المنهجين ويبني أحكامه على تشابه مصطلحاتهما ويكون بهذا قد حكم على أحدهما وفقا لمفاهيم الثاني.

وفي هذه الدراسة سنحاول تناول مفهوم البنية العميقة بطريقة أخرى نتجنب فيها تلك المزالق. وسنبدأ بتقديم تعريف محدد للبنية العميقة ـ ضمن منهج الدرس اللغوي الذي يعود إليه ـ وهو منهج القواعد التوليدية التحويلية ـ وضمن كتابات رائده نعوم جومسكي على وجه الخصوص. ثم نتناول بعدئذ على ضوء هذا التحديد وجود مفهوم يقاربه أو يماثله في الدرس النحوي العربي. وسنعرض ضمن هذا القسم إلى بعض الدراسات التي ناقشت ـ من بين أوجه التشابه بين منهج الدرس اللغوي العربي والدرس اللغوي المعاصر ـــ مسألة البنية العميقة. فنحاول استجلاء أبعاد هذه المقارنة وهذا التقابل وذلك بالنظر في

صحة ودقة الملاحظات التي طرحت في تلك الدراسات.

2 ـ البنية العميقة في منهج مدرسة القواعد التوليدية :

طرح مصطلح البنية العميقة بشكل واضح في كتاب جومسكي «جوانب من نظرية النحو» Aspects of the Theory of Syntax المنشور عام 1965. غير أن هذا لايعني أنه جزء من التغييرات التي طرأت على المنهج ـ سواء في أسس التحليل القواعدي أو التصور الشكلي لهيئة النظام الواجب اتباعه لوصف الجزء النحوي من الظاهرة اللغوية ـــ منذ أن قدم هذا المنهج في صورته الأولى عام 1957 في كتاب جومسكي «البنى النحوية» Syntactic Structures[2]. إن مفهوم البنية العميقة ـــ كما سيتبين لنا بعد حين ـ هو أحد الأجزاء النظرية الأساسية في المنهج الذي قدمه جومسكي وعرف باسم مدرسة القواعد التوليدية التحويلية. فهو من نتائج نظرة هذه المدرسة إلى نظام القواعد. وإذن فلمعرفة مفهوم البنية العميقة وبناء تصور محدد لها يحسن بنا تقديم البناء النظري الذي تكون جزءا منه.

إن كتابة قواعد للغة ما ـ وفقا «لهذه المدرسة ـ ترقى إلى تكون نظرية لغوية، أو على الأصح افتراضا عن نظام ذهني يملكه المتكلمون الأصليون لتلك اللغة. وهذا يعني أن القواعد التي نكتبها تتحدد صحتها ودقتها بمدى مطابقتها لواقع الحال ـ أي لذلك النظام الذهني.[3] ولما كانت المادة اللغوية التي نستند إليها في كتابة القواعد هي مادة محددة ـ مهما كبرت ـ فإن إحدى سمات هذه القواعد التي نكتبها ستكون بالضرورة قدرتها على التنبؤ بكل المادة الممكنة نظريا ـ وهذه مادة غير محدودة ولا متناهية. إن تنبؤ القواعد هو تنبؤ بالحكم على أية جملة في لغة ما بالصحة أو عدمها. أي أن على القواعد التي نكتبها عن نظام لغوي معين أن تكون قادرة على إعطاء كل جملة من جمل تلك اللغة وصفا بنيويا وأن تصل تلك البنية بالأصوات التي تتألف منها الجملة، وكذلك فعليها أن تسبغ تأويلا دلاليا على ذلك الوصف البنيوي للجملة وهذا ـ بتعبير آخر ـ يكون بمثابة توليد لجمل اللغة التي نكتب قواعدها.

إن هذه السمة ـــ سمة الحكم على الأبنية اللغوية بالصحة وعدمها ـــ قد يجلب إلى الأذهان قضية طالما نوقشت وهذه قضية شرعية (أو عدم شرعية) الحكم بصحة مادة لغوية معينة استنادا إلى نموذج لغوي قياسي في تلك اللغة، من كون المادة فصيحة وسالمة من الأخطاء

وغير ذلك. وهي أحكام نصلها بعرض المادة اللغوية على مقياس نختاره يمثل الصحة في النظام اللغوي. وهذا ما يؤدي بنا إلى أن نكون قيمين على النظام اللغوي — أي على النظم الذهنية التي يمتلكها المتكلمون الأصليون لهذه اللغة أو تلك. ولسنا هنا في معرض تبيين بعد هذا الموقف الأخير عن العلم وأسسه. إننا نريد هنا أن نذكر أن القواعد التي نكتبها والتي نريد منها أن تحكم على النتاج اللغوي بالصحة أو عدمها لا يعني اتسامها بالمعيارية - كما يتصور البعض - بل إن هذه سمة يفترض وجودها في كل وصف لنظام من الأنظمة وهي أن يفرق ما بين ما ينتمي لهذا النظام وما لاينتمي له.

غير أنه تثار هنا مشكلة التوفيق بين ما قلنا وبين المادة اللغوية الفعلية وهي كلام المتكلمين. ففي هذه المادة الكثير من الظواهر التي تقع خارج نطاق النظام اللغوي، وتخضع إلى عوامل ومؤثرات لا علاقة لها بذلك النظام، بل قد تؤدي إلى التمويه على صفاته الأساسية. فقد تقع في كلام المتكلمين أخطاء بسبب العديد من الحالات التي تعرض للمتكلم، أو بسبب النسيان، أو غير ذلك. إن تأثير هذه العوامل يجعل من الكلام الحرفي ممثلا غير دقيق للمعرفة اللغوية وللنظام اللغوي الذي تتأسس عليه هذه المعرفة. فعلى المتصدي لدراسة هذا النظام ووصفه أن ينقي المادة اللغوية بحيث يبعد عنها كل هذه العوامل التي لاتمت للنظام بصلة. إن اللغوي بهذا العمل يستخلص وضعا مثالياً للمادة اللغوية. وقد يقول قائل إن في هذا بعدا عن الواقع اللغوي غير أن الرد على ذلك يسير. ففي سبيل الوصول إلى فهم أدق لطبيعة النظام اللغوي يتوجب إزالة ما يعلق بالمادة اللغوية من شوائب. فإذا ما اعتمدنا على هذه الصورة المثالية للمادة اللغوية: أي المتكلم/ السامع المثالي للغة - فإن النظام الذي نضعه سيكون تمثيلا لذلك النظام الذهني الذي يكمن وراء القابلية (الكفاية) اللغوية. والأمر الثاني الذي يجب الالتفات إليه هو فقر المادة اللغوية الذي أشرنا إليه. وعلى هذا فإنه لا يمكن الاعتماد على مجرد استقرائها في وضع هذا النظام بل يتحتم لجوء اللغوي إلى الاستبطان، أي استنتاج النظام واستنباطه. وهكذا فإن القواعد التي نكتبها هي بمثابة نظرية للغة ما من حيث أنها تؤلف نظاما على أساسه يجري وصف كل المعطيات اللغوية، وينبني على هذه القدرة التمثيلية أن يقرر صحة أو

خطأ أي تعبير في اللغة الموصوفة.

في القواعد التي نكتبها لتمثل هذا النظام اللغوي الذهني هناك ثلاثة جوانب: الجانب الصوتي، والجانب الدلالي، والجانب النحوي. وقد حددت كتابات جومسكي العلاقة بين هذه الجوانب بشكل واضح. فالجانب النحوي هو الجانب الخلاق، أما الجانبان الآخران فهما تأويليان. يولد هذا النظام بنية نحوية (أو أكثر) لكل جملة من جمل اللغة تندرج فيها المفردات المعجمية ـ كل في مكانها في البنية الجملية. وتكون مهمة الجانب الصوتي إخراج هذه الكلمات المتوالية في الجملة في صيغتها الصوتية النهائية. أما وظيفة الجانب الدلالي فهي إسباغ المعاني المختلفة على البنى الجملية اعتمادا على الدلالات المعجمية للمفردات التي تتألف منها الجملة ،العلاقات البنيوية بين هذه المفردات في الجملة مما ينتج عنه التأويل الدلالي الكامل للجملة.

تستوقفنا هنا مسألة أساسية هي العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة للقواعد. إن العلاقة بين الجانب الصوتي (الفونولوجي) والجوانب الأخرى لا تكون مشكلة كبيرة. فعلى الرغم من الصلة والتأثير اللذين نجدهما بين الجانب الصوتي والنحوي، لا نجد من يشكك في استقلال هذين الجانبين عن أحدهما الآخر. إنما تبدأ المشكلة في مسألة الصلة بين الجانب النحوي والدلالي.

يقرر جومسكي في كتاباته العديدة قديما وحديثا استقلال هذين الجانبين عن أحدهما الآخر. فالبنى الجملية لا تأتي بشكلها الذي تظهر عليه بسبب المعاني التي تنتجها. وكذلك فليس للعمليات النحوية تلازم بتلك المعاني التي نفهمها من الجملة. إن البنى النحوية في اللغات البشرية تعكس بنى ذهنية تؤلف الملكة اللغوية لدى الإنسان وهي واحدة من البنى المعرفية التي يمتلكها الإنسان. إن هذه البنى تستخدم لأغراض التواصل ولكنها لا تعكس تلك الأغراض ولم تنتج عنها. ومن هذا نصل إلى أن شكل البنى النحوية لا تحدده الوظائف اللغوية بل إن شكلها جزء من التكوين المحدد للعقل البشري.(4)

إن هذا الموقف المبدئي لجومسكي هو أساس لأطروحته العامة ضمن هذه المدرسة فيما يخص استقلال النحو عن الدلالة. وهو كذلك وراء مركزية البنية اللغوية على أساس أنها الأمر الوحيد الذي يميز اللغة البشرية عن غيرها من الأنظمة. فالبنية اللغوية هي الخاصية المحددة للظاهرة اللغوية وليست الوظيفة

اللغوية.[5] إذ يرى جومسكي أن ربط البنية اللغوية بالوظائف التي تؤديها اللغة أمر لا يصمد أمام الملاحظة الدقيقة. فاللغات البشرية تعتمد في العمليات النحوية على المراتب التركيبية، ولا تتم على أساس نسق العناصر في التركيب الجملي. أي أنها لا تأخذ بالطريق الأيسر بل تتبع طريقا أكثر تعقيدا. ويضرب مثلا على ذلك في عملية تكوين الجملة الاستفهامية في العديد من اللغات البشرية التي تتم عن طريق تقديم الفعل الرئيس للجملة إلى بدايتها، بغض النظر عن ترتيب هذا الفعل في الجملة. يتم هذا بدلا من تقديم أول فعل في نسق الجملة إلى بدايتها مثلا. إن هذا يمثل مظهرا من مظاهر الاعتماد على البنية بدلا من الاعتماد على النسق السطحي.[6] وليس هناك سبب وظيفي لتغليب هذا على ذاك. فالاعتماد على النسق (أي اختيار أول فعل في الجملة التقديمية إلى بدايتها) أقل تعقيدا من الناحية الهندسية البحتة من الاعتماد على البنية الجملية. والوظائف اللغوية يمكن أن تؤديها لغة تعتمد على النسق في تغييرات تراكيبها بنفس الكفاءة التي تؤديها بها لغة تعتمد على البنية في تغيرات تراكيبها. ومن هنا يمكن أن نخلص إلى عدم وجود التلازم بين شكل اللغة البشرية ووظيفتها. فشكل اللغة البشرية ــ كما ذكرنا ـ تحدده مجموعة الخصائص التي تتسم بها الملكة اللغوية في الذهن البشري من حيث طبيعته.

إن كل هذا يكمن وراء إصرار جومسكي ـ ومنذ بداية منهجه اللغوي ـ على استقلال البنية اللغوية عن الدلالة اللغوية ـ ومن هنا يجيء استقلال النحو عن الدلالة في النظرية اللغوية التي يطرحها ــ أي تصوره لقواعد اللغات البشرية وصفاتها العامة والخاصة ـ وبالتالي في منهج الدرس اللغوي الذي يقترحه. ولكن علينا أن نستدرك فنقول إننا سنعرض قريبا إلى آراء انطلقت ضمن هذه المدرسة لا تقر بهذا الانفصال بين النحو والدلالة غير أنها لم تكن لتعبر عن فكر جومسكي في يوم من الأيام.

إن النقطتين اللتين تحدثنا عنهما ـ الصورة المثالية للمادة اللغوية واستقلال النحو عن الدلالة ــ مهمتان ـ فيما اعتقد ـ لإيضاح مفهوم البنية العميقة وتحديد معناه ضمن هذه المدرسة. فالقواعد ـ على رأي جومسكي ـ معينه بالصورة المثالية للجمل ولا تأخذ بنظر الاعتبار ما يعرض لها ــ من الاضطراب حين نطقها مثلا. وكذلك فالقواعد التي يصورها جومسكي كمجموعة من القوانين تولد جمل اللغة

كلها ـ تتألف من ثلاثة جوانب مستقلة هي الجانب النحوي والدلالي والصوتي كما أسلفنا.

ففي الجانب النحوي يمكن تصوير القواعد كقوانين تولد بنى نحوية لكل جملة صحيحة الشكل في اللغة ويتم التوليد عن طريق وصف كل عنصر في الجملة بالعناصر التي يتكون منها وهكذا ـ كأن تقول إن جملة «محمد في البيت» تتكون من عبارتين، عبارة إسمية وعبارة شبه جملة، وإن هذه تتكون من عنصرين هما حرف الجر وعبارة إسمية وهذه بدورها تتكون من عنصرين أصغر هما أداة التعريف والإسم وهكذا.(7) ومعنى الجملة، أو تأويلها الدلالي يعتمد على هذه البنية النحوية التي ولدتها تلك القوانين. ومن جانب آخر فإن كل واحد من العناصر المعجمية التي أدرجت في تلك البنية النحوية يحمل معه سماته الصوتية. وإذن فستكون لدينا صورة صوتية (أو تمثيل صوتي) للجملة غير أن هذه الصورة التي نرسمها للقواعد غير كفؤة إذ أنها لا تحسب حساب التغيرات التي تتعرض إليها بنية الجملة النحوية. والأدلة على هذا كثيرة. إذ نجد في كل لغة جملا عديدة تحتمل تأويلين أو أكثر. وإذا كان تأويل الجملة الدلالي يعتمد على بنيتها النحوية فلابد أن يكون لتلك الجملة بنيتان مختلفتان يتأسس على كل واحدة منهما تأويل من التأويلين. لنأخذ مثلا جملة «محمد مساعدته مستحبة» والتي لها ـ كما يدرك القارىء ـ تأويلان في أحدهما «محمد» يعمل فاعلا لفعل المساعدة، أما الثاني ففيه «محمد» مفعول لفعل المساعدة. إن إعطاء تأويلين لهذه الجملة يستدعي أن يكون لها بنيتان نحويتان. وإلا من أين جاء هذان التأويلان؟ وعلام اعتمدا؟ وإذ أن الجملة على ما هي عليه، لها بنية ظاهرية واحدة توجب علينا القول أن لها بنية خفية وأخرى تمثل ما هي عليه في شكلها الذي تظهر عليه. وإذن، ففي حالة الجملة التي نحن بصددها، نقول أن لها بنيتين خفيّتين تعطي كل واحدة منهما تأويلا مختلفا.

ومن الناحية الأخرى فجمل اللغة البشرية فيها العديد من الأمثلة التي تستدعي الإقرار بأن لها بنية خفية سابقة ومختلفة عن بنيتها الظاهرة السطحية. وهذا الافتراض توجبه الانتظامات النحوية الموجودة في الجمل فيما لو أخذنا تلك الانتظامات بنظر الاعتبار. فالجمل التي تبدأ بأسماء الاستفهام نجد في بعضها أفعالا متعدية،

ولكن ليس لها مفاعيل ظاهرة بعدها، كحال الأفعال المتعدية. في حين لايصح أن تأتي هذه الأفعال بدون مفاعيلها في سياقات نحوية أخرى. لنأخذ مثلا.

أ. من قابل محمد ؟

ب.* قابل محمد

جـ. قابل محمد زيدا

في هذا المثال نفسر خلل الجملة (ب) بعدم وجود مفعول يلي الفاعل قياسا على الجملة (ج) الصحيحة. ولكن إذا كان هذا هو الأمر فكيف نفسر صحة الجملة (أ) مع كونها بلا مفعول يلي الفاعل. هناك سبيلان لتفسير هذا التناقض الظاهري. فإما أن نفترض أننا أمام فعلين لهما لفظ واحد أحدهما لازم والآخر متعدٍّ، أو أن نقول إن عنصر الاستفهام فيها بمثابة المفعول وإن مكانه الأصلي هو فيما يلي الفاعل وأنه قدم بعدئذ. أن الحل الأول يتناقض مع حكم متكلم العربية الأصيل وسليقته. وإذن فالحل الثاني هو الذي يمثل فك التناقض الظاهري الذي لحظناه.

إن هذه دلائل تقدمها قواعد اللغات البشرية على وجود مستويين مختلفين لبنية الجملة. وهكذا فإن كفاءة منهج الوصف الذي نضعه لقواعد اللغات البشرية تلزمنا إفتراض مستويين لبنية الجملة في اللغة البشرية، وافتراض أن المستوى الأول هو الذي يمثل البنية العميقة الباطنة للجملة بينما يمثل المستوى الثاني بنيتها السطحية.

ضمن هذه الصورة للوصف القواعدي (الجانب النحوي منه) يمكن تحديد البنية العميقة ـ بأنها بنية الجملة بعد أن تولد قوانين إعادة الكتابة تفريعاً شجريا (دليلاً تركيبياً) يمثل بنية نحوية للجملة، وتدرج في العقد الأخيرة من هذا التفريع المفردات المعجمية.[8] إن هذا التفريع المدرجة فيه المفردات المعجمية يمثل البنية العميقة للجملة. وتعمل على هذه البنية قوانين تحويل محددة لتنقلها إلى بنية أخرى بعد كل تحويل حتى تصل بها إلى بنية تشبه ما عليه الجملة المقصود توليدها ظاهريا. هذه البنية النحوية الأخيرة يطلق عليها اسم البنية السطحية.[9]

ومن المهم تذكر أن بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرد. وإنها ليست صورة دلالية للجملة أو بنية دلالية للجملة. فهذه بنية مستقلة عن بنيتها العميقة. والبنية العميقة ضمن هذا التصور للقواعد، تركيب نحويّ يتألف من عناصر نحوية في حين أن البنية الدلالية للجملة يتكون من عناصر دلالية (معنوية) أولية وما يربط بينها من

علاقات دلالية. أما كيف يتم الربط بين البنية العميقة (النحوية) للجملة وبين بنيتها الدلالية فإن هذا كان موضع نقاش وبحث دائمين منذ بداية ظهور هذه المدرسة اللغوية وحتى الآن.وقد اتخذت مواقف عديدة من هذا الأمر سنعرض لبعضها الآن.

إن العلاقة بين النحو والدلالة أصبحت موضعا لاختلاف وجهات النظر ضمن هذه المدرسة. فقد أثير في منتصف الستينات السؤال عما إذا كانت هناك بنية نحوية مستقلة عن معنى الجملة، أو بمعنى آخر إذا كان هناك مبرر للفصل بين نحو الجملة ودلالتها. وقد وقف القائلون بعدم وجود الفرق بين نحو الجملة ودلالتها موقف المخالف لوجهة نظر جومسكي التي عبر عنها منذ نشر أول كتبه وحتى الآن، ألا وهي القول باستقلال النحو عن الدلالة كما أسلفنا. وكما هو معروف للقارىء الكريم ولمتتبعي تاريخ تطور الدرس اللغوي الحديث فقد أطلقت على هؤلاء المخالفين لآراء جومسكي تسمية «الدلاليين التوليديين»، في حين أطلقت تسمية «الدلاليين التأويليين» على جومسكي ومن يتفق معه في الفصل بين الدلالة والنحو.

لقد دار النقاش والخلاف بين وجهتي النظر هاتين حول تقديم أدلة وبراهين من المادة اللغوية المتوفرة من اللغات البشرية على تأثير العلاقات الدلالية على بنية الجملة. وهذا يلزم أن نبين تلك العلاقات الدلالية في وصفنا للجملة لكي نضمن أن يحسب وصفنا حساب كل ما يعرض لبنية الجملة. وانطلاقا من كون البنى النحوية أو التغيرات النحوية خاضعة لاعتبارات دلالية أو أن لها سمات دلالية، افترض أفراد مجموعة «الدلالة التوليدية» أن من الأكفأ تصوير نظام القواعد بحيث تتولد الجملة من عناصر دلالية تجتمع في بنية دلالية تصور لنا دلالة الجملة ثم تجري على هذه البنية الدلالية تحويلات وتغييرات بحيث تعطي تلك البنية هيأتها النحوية الظاهرية ـــ أو قل ـ بنية الجملة السطحية.

ضمن هذا التصور لنظام الوصف القواعدي لا يوجد هناك مستوى محدد يطلق فيه على البنية الجملية النحوية اسم «البنية العميقة». فتوليد الجملة يبتدأ من بنيتها الدلالية التي تخضع كما قلت إلى تحويلات تصل بها إلى البنية السطحية.

مقابل ذلك قدم جومسكي ومن اتفق معه من الدارسين حججا تدحض فرضية البدء ببنية دلالية للجملة تنقل

بالتحويلات إلى البنية السطحية وكذلك حججا تبرهن أنه ليس من الممكن تصور تحويلات بهذه الكثرة. وكذلك قدموا الحجة المنهجية الرئيسة التي تقول إننا لن نستطيع حصر مداخيل البنى الدلالية للجمل لأن المتغيرات أكثر مما يحصى في حين أن افتراض بنى نحوية عميقة أمر يمكن تحديده عن طريق تحديد هذه العناصر الداخلة في تكوين هذه البنى. ومن المهم معرفة أن استخدام براهين دلالية على بنى نحوية من نوع محدد قد جلب معه مسألة العناصر الدلالية (عناصر المعنى) التي تدخل في بنية الجملة الدلالية وماهيتها وخصائصها. وهذا سؤال مفتوح إذ أنها تسع كل عناصر معرفتنا بالعالم الخارجي وهذا أمر نحن في غاية البعد عن تحديده.[10]

وبين هذه الحجج والحجج التي تقابلها اتضح لجومسكي أن هناك عناصر في التأويل الدلالي في الجملة لا يمكن أن يعتمد فيها على بنية الجملة العميقة بل يجب أن تؤخذ بنيتها السطحية بنظر الاعتبار.[11] وقد يتصور أن هذه الرؤية المتطورة للتأويل الدلالي قد ألغت الفرق بين البنية العميقة والبنية السطحية من حيث أنها ألغت وظيفة كانت البنية العميقة تختص بها. إلا أن هذا يجب أن لا يؤخذ على أساس إلغاء افتراض وجودها ضمن هذا المنهج، أو أن يؤخذ على أن التأويل الدلالي كان سبب وجودها. أما وأن التأويل الدلالي أصبح يعتمد على البنية السطحية والعميقة معا فلا حاجة إلى افتراض وجود بنيتين نحويتين عميقة وسطحية للجملة. فقد فقدت البنية العميقة النحوية مبرر وجودها. إن مثل هذا التصور الخاطىء يستبعد الحقيقة الأساسية في أن افتراض وجود للبنية العميقة للجملة يتأسس على حجج وبراهين نحوية وليس على حجج دلالية. وإن دحض وجود مثل هذا المستوى من التركيب النحوي للجملة يجب أن يقوم على الإتيان بحجج نحوية تنفي وجود بنية جملية غير تلك الظاهرة للعيان. إذ أن الحجج التي قدمت لافتراض وجود مثل هذا المستوى النحوي كانت كلها حججا نحوية. أي أنها حجج تعتمد على بعض الظواهر والعمليات النحوية. أما الحجج الدلالية فقد قدمت لتقيم دليلا ثانويا.[12]

ولابد لنا هنا من إعادة التذكير بأن هذه الرؤية المتطورة للتأويل الدلالي تمثل رأي جومسكي ومن معه، وهو ما نعنى به في هذه الدراسة. أما وجهة النظر الأخرى ـ ضمن هذه المدرسة ـ القائلة

بوجوب الابتداء بالبنية الدلالية للجملة ـ وهي ما يطلقون عليه البنية التحتية والعميقة ـ فهي ليست موضوع النقاش هنا. إذ نحن بصدد مناقشة مفهوم البنية العميقة في كتابات جومسكي. وكذلك فليس من المهم لنا في هذه الدراسة ذكر حقيقة أن وجهة النظر المخالفة لجومسكي قد اضمحلت وتفرق مريدوها والمدافعون عنها في بداية السبعينات بعد أن تبين لهم استحالة تحديد مثل تلك الآراء والأفكار وإعطائها وضوحا تفصيليا يمكن من خلاله تفحص كفاءتها وملاءمتها لوصف الظاهرة اللغوية وتوليد الجمل على وجه الخصوص.

إن آخر التطورات النظرية في آراء جومسكي ومن معه ممن يقولون باستقلال البنية النحوية عن البنية الدلالية تشير إلى اختلاف الرؤية إلى طبيعة الصلات بين مكونات القواعد. إذ ينظر الآن إلى دور البنية العميقة ـ يشير إليها جومسكي في كتاباته الحالية باسم D-Structure بأنه يتمثل في تبيين العلاقات القواعدية ـ أو الأدوار الوظيفية ـ كالفاعل والمفعول وغيرها من الأسماء في الجملة. أما التأويل الدلالي للجملة فإنه يقع على مستوى جديد يتوسط البنية العميقة والبنية السطحية التي تمثل الشكل الظاهري للجملة، هذا المستوى هو مستوى البنية ـ س S-Structure ـ وهو بنية الجملة بعد أن تجري عليها عمليات النقل ـ نقل بعض العناصر من مكان إلى آخر وقبل أن تجري عمليات الحذف وغيرها فهذه تأتي متأخرة على عمليات النقل الأساسية ـ نقل أدوات الاستفهام والعبارات الإسمية. وعلى هذا فقد قسمت التحويلات هنا إلى قسمين وهما يعملان في مرحلتين مختلفتين من اشتقاق الجملة.(13)

غير أن هذا لا يعني ـ كما يقول جومسكي ـ التخلي عن افتراض وجود مستوى نحوي للجملة هو مستوى البنية العميقة يختلف عن المستويين النحويين الآخرين ـ البنية ـ س والبنية السطحية. والأمثلة التي يسوقها على وجوب افتراض هذا المستوى مستوحاة كلها من العبارات الاصطلاحية. وهذه أدلة ـ كما يقول ـ لا توجب افتراض مستوى البنية العميقة النحوية كمستوى متميز عن مستوى البنية السطحية فحسب، بل إنها تقدم حجة ضد من يفترض عدم وجود مبرر لافتراض وجود بنية نحوية مستقلة عن البنية الدلالية.

قصدت من هذا العرض لمدرسة القواعد التوليدية التحويلية ـ وعلى وجه

الخصوص آراء جومسكي والتغيرات التي جرت على تصوره النظري، تحديد مفهوم البنية العميقة. إذ لم يكن ممكنا تحديد هذا المفهوم بدون إلقاء ضوء على تصورات جومسكي ورؤيته للنظرية اللغوية والقواعد. فالبنية العميقة كمفهوم هو وليد لهذه المدرسة ولأفكار جومسكي. وننتقل الآن إلى التساؤل عن وجود ما يقابل هذا المفهوم في التراث النحوي العربي، ومدى التشابه بين البنية العميقة وما يقابلها في هذا التراث إن وجد لها مقابل.

3. البنية العميقة في الدرس النحوي العربي:

إن أول ما يمكن أن نبحث عنه لتثبيت وجود مثل هذا التصور في التراث النحوي العربي هو وجود دلائل تحيل إلى وجود مستويين للتركيب النحوي الجملي وإذا ما كانت هناك فعلا إشارة إلى عمليات نحوية تؤثر على البنى النحوية للجمل. إن هذا ـ لو وجد ـ يقدم دليلا لا لبس فيه على افتراض وجود مستويين للتركيب النحوي الجملي. وهذه أول خطوة في إثبات افتراض وجود بنية عميقة ضمن تصور النحاة العرب لنظام القواعد اللغوية. أما الأمر الثاني الذي يجدر بنا تفحص وجوده في التراث النحوي العربي فهو النظر فيما إذا كانت الحجج التي تقام على افتراض هذين المستويين في البنية النحوية هي حجج نابعة من الانتظامات النحوية التي افترضوها، أم أنها حجج دلالية بحته بحيث يصبح الفرق بين التركيبين فرقا بين الصورة الدلالية للجملة وبين بنيتها النحوية.

ولابد لنا من القول هنا أن اقتصارنا في هذا الصدد على هذين الأمرين ينبع من كونها يتعلقان بالسِّمَتَيْن الجوهريتين في مفهوم البنية العميقة: نحويتها واختلافها عن بنية أخرى هي البنية السطحية. ولا فائدة ـ كما أرى ـ من التوسع في تناول السمات الأخرى التي تدخل في تحديد مفهوم البنية العميقة عند جومسكي إذ لا يمكن تصور تشابه بين منهجين بينهما هذا البعد فيها.

إن الإجابة على السؤال الأول: أي افتراض وجود مستويين للبنية الجملية في منهج البحث النحوي العربي يسيرة. فهذا الافتراض موجود في ذلك المنهج ولسنا هنا بحاجة إلى التدليل على ذلك بالتفصيل فهو مما تمتلىء به كتب النحو العربية، ومما يمكن تلمسه من الكلام المستفيض عن تقديم بعض العناصر

النحوية أو حذف بعضها أو تقدير وجود البعض الآخر.

فعلى سبيل المثال نجد في أوائل صفحات كتاب سيبويه كلاما عن الجملة وعن نسق عناصرها وعن إمكانية أن يتقدم بعضها على بعض كتقدم المفعول به على الفاعل ولكن ذلك لا يعني ـ لديه ـ أن تتغير الصلات النحوية بين تلك العناصر. «فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون (أي الفاعل) فيه مقدما...».[15] وسيبويه يعطي بعد ذلك أسبابا تجعل متكلمي العربية يقدمون بعض العناصر. «فإنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى».[16] ولنا أن نمثل على هذا الافتراض بوجود مستويين بنيويين للجملة بمقولة ابن هشام حين يتحدث عن الأصل وأن الصدر فيه هو المعتبر. «فالجملة من نحو (كيف كان زيد) ومن نحو (فأي آيات الله تنكرون) ومن نحو (فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) و (خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير».[17] فابن هشام يعتمد في تصنيفه الجمل إلى إسمية وفعلية على نسق غير النسق الذي تظهر عليه عناصر الجمل التي يوردها فيما اقتبسناه. إذ لا يظهر الفعل في أي منها في الصدر ومع هذا فإنها فعلية باعتبار أن الفعل هو الصدر في أصلها. أي بتعبير آخر: هناك نسق أصلي، ونسق ظاهري، والإثنان مختلفان في الجمل التي أوردها.

إن مجرد الحديث عن تقديم المفعول به على الفعل أو الفاعل مثلا يقتضي افتراض مستويين للبنية الجملية يكون المفعول به في أولاهما في مكان متأخر عن الفعل أو الفاعل ويكون في ثانيتهما مقدما على الفعل أو الفاعل. وإلا فما معنى استخدام مصطلح «التقديم». وكذلك الأمر في استخدام مصطلح الحذف. إذ لا يحذف إلا ما كان له وجود. وإذن فمجرد الكلام عن «محذوف» يلزم افتراض وجوده قبل الحذف. ويعني هذا افتراض حالتين للجملة يكون العنصر (المحذوف) موجودا في أولاهما ــ أي أن هذه الحالة تسبق عملية الحذف ــ ولا وجود له في الحالة الثانية لأنه يكون قد حذف.

وقل الشيء نفسه عن «التقدير» فالذي يقدر هو عنصر لا وجود ظاهريا له. فإذا قدرناه لزم افتراض وجوده. فكيف ياترى يمكن ملاءمة وجود الشيء مع عدم وجوده إلا بافتراض وجود بنيتين للجملة يكون ذلك العنصر موجودا في إحداهما وغائبا في الأخرى.

في هـذا كلـه دلالة واضحـة على هـذا الافتراض النظـري في منهـج الـدرس النحوي العـربي. فهذا الـدرس يقوم على افتراض مستـويين تـركيبيين للجملـة أحدهما ظاهري والآخر أعمق منه ويكون بالنسبة للأول بمثابة الأصل الذي ينبثق منـه، والأسـاس الـذي ينبنـي وصـف المستوى التركيبـي الظاهري عليـه. ومن هذا يأتي جواز كلامنـا عن تقديم المفعول به أو حذف الفعل وفاعله أو تقدير الفعل الذي يفسره فعل آخر مذكور، وهكذا.

أما بالنسبة للأمر الثاني وهو السؤال فيما إذا كـانـت الحجـج التـي تقـام على افتراض هـذيـن المستـويين في البنيـة النحوية هي حجج نحوية أم دلالية، فإنه يستدعـي التوقـف والنظر في هـذا التراث الضخم لـلإجابـة على السؤال. إذ أن على إجابته يتـوقف الحكم بمدى التشـابه أو الاختـلاف فيما بين المنهجين (منهـج جـومسكـي ومنهـج الـدرس النحـوي العربي) حول مفهوم البنية العميقة.

إن التحقيق في الأمر يكشف أن النحاة العرب في جل مـا قدروه من بنى نحـوية باطنـة أو أصلية (أو عميقـة بما نصطلح عليه هنا) كانوا مدفـوعين ببواعث نحوية محضة. فما يتبين لنا هـو أن الحذوفات أو الزيـادات أو التقديرات التـي افترضت في كل حالة من هـذه الحالات كانت تلزم النحـوي لكي تطـرد أحكام قـواعده: إمـا قـواعده عـن الصـورة المثـالية للتركيـب الجملي أو قـواعده التـي ينشـىء إعرابـه للنص اللغـوي عليها. فـالصورة المثـالية التي أوجـدوها للجملة هـي أن يكون لها ركنان، فإذا وجدوا جملـة ليس فيها أحد هذيـن الركنين قدروه. أما الإعـراب، فمن المعلوم أنه ينطلق من تفسير لظاهرة تغير الحركات في أواخر الكلمات في الجمل ،قد أعطي هـذا التفسير ضمن نظـرية العمـل التي تفسر اتخاذ أجزاء الجملة (كلمات أو أجزاء أكبر مـن الكلمات) هيئات (مـادية أو مجردة) مختلفـة بـأنها نتيجـة عمـل بعضها على بعض. ولابد مـن الإشارة هنا إلى أن العمـل النحـوي ليس لـه أسـاس دلالي بـل أن عمـل عنصر في عنصر آخـر يتـأسـس على العلاقـة البنيـويـة بينهما وليـس على وجود عـلاقة دلاليـة بينهما. فالمبتدأ والخبر يترافعان (مثلا) عند بعض النحـاة. وليـس مـن الضروري أن تكـون هناك صلة دلاليـة بينهما. فالصلة بينهما صلة تركيبية بحته كما هو واضح. ويقال الشيء نفسـه عـن عمـل الفعـل بفـاعلـه ومفعوله، أو عمل الحرف المشبـه بالفعل بـاسمـه وخبره، أو الصفة بفـاعلهـا، أو حرف الجر بمجروره، وهكذا.

ولو أخذنا من جانب آخر حالات التقديم التي افترضت في المادة اللغوية، فإن حجج النحاة كانت جميعها نحوية ولنأخذ جملة مثل «عمرا ضرب زيد». إن تحليل هذه الجملة على أساس أن «عمرا» مفعول به مقدم يستند أساسا إلى الحركة الإعرابية في آخره والتي تحدد علاقته النحوية بالفعل. إذ لابد له من ناصب ـ هو الفعل ـ ولذلك فلابد للفعل ضرب من مفعول، وهو «عمرا» هنا، إذ ليس هناك ضمير ظاهر في الجملة. وهكذا فإننا نرى أن التبرير نحوي بحت. وهو الذي يفسر السبب في عدم إجازة النحاة تقديم المفعول على الفاعل إن كانا مقصورين حين تنعدم القرينة.[18] إذ لن يكون هناك ـ في هذه الحالة ـ دليل على بنية الجملة يستند إليه في تأويلها.

واستقراء حالات الحذف والتقدير التي يفترضها النحاة العرب في تحليلهم النحوي للمادة اللغوية (أي إعراب تلك المادة) يرينا أن ما هو محذوف (ويقدره النحوي) عنصر تقتضي تقديره منطلقات نظرية عن الصورة المثالية للجملة (كما أسلفنا) أو من نظرية العمل وما تتأسس عليه من حدود تركيبية على البنية النحوية للجملة. فالحذف لا يجوز إلا إذا قام عليه دليل. والدليل نوعان غير صناعي وصناعي «وهذا يختص بمعرفته النحويون».[19] غير أن هذا الحذف محكوم بعدة شروط (يفصلها ابن هشام في الجزء الثاني من المغني) وهي شروط تقتضيها كلها منطلقات وحدود نحوية بحته، فالمحذوف يجب أن يكون طبقا للمذكور، وأن لا يكون المحذوف كالجزء الذي لا ينفصل ـ فلا يحذف الفاعل أو نائبه بدون الفعل، أما حذفهما معا فجائز مثل (زيدا ضربته)،[20] أي (ضربت زيدا ضربته). وأن لا يكون المحذوف عاملا ضعيفا: أي أنه لا يجوز تقدير مثل هذا العامل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة كتقدير «أن» محذوفة بعد «حتى» لكي يفسر نصب الفعل بعدها. وآخر القيود التي تحكم الحذف هو اشتراط أن لا يخل الحذف باطراد نظرية العمل وما يتفرع عنها، يقول ابن هشام وامتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول في نحو (زيد ضربته) لأن في حذفه تسليط « ضرب» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه وأعمال الابتداء مع التمكن من أعمال الفعل.[21]

وقد ضبطت مواقع التقدير بضوابط وحدود وهذه الضوابط والحدود نحوية محضة، فالعنصر الذي يفترض وجوده في مستوى تحتي من البنية الجملية ويحذف

فلا يبين على سطحها قد حدد بشكل واضح لا يقبل اللبس. والتحديد هنا يشمل ماديته وشكله ومكانه أما معايير تحديده فهي نحوية كما أسلفنا. فالفاعل أو نائبه (مثلا) لا يتقدم على فعله (على رأي البصريين) وإذن فإن (الشمس) في الآية الكريمة: «إذا الشمس كورت» لا يمكن أن تكون نائب فاعل مقدما للفعل (كورت). وهي لا يمكن كذلك أن تكون مبتدأ لأن هناك حدا بنيويا على وجود «إذا» هو أنه لا يليها إلا الفعل. وهكذا فلابد لكلمة «الشمس» من رافع ــ أي عامل للرفع ــ ومن هنا يأتي تقدير وجود «فعل محذوف يفسره المذكور» وافتراض أصل ـ أي بنية تحتية ـ للآية هو «إذا كوّرت الشمس كورت». وكذلك الأمر في الآية الكريمة: «وإن أحدٌ من المشركين استجارك». ومن ذلك أيضا تقدير الأفعال في باب الاشتغال الشهير. يقول صاحب الكتاب «وإن شئت قلت (زيدا ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره». (22)

ولنلاحظ مثلا آخر لتقدير محذوف توجبه الحدود التركيبية على البنية الجملية. فالموصول لا يليه إلا الفعل ولهذا فلا يقدر متعلق للجار والمجرور حين يكون هذا صلة إلا الفعل. ولا يجوز تقدير الوصف هنا. (23) ويقدم ابن هشام مثلا آخر على التبريرات والحدود النحوية البحتة على تقدير العناصر. فيقول «وكنا قدمنا القول في نحو (في الدار زيد) إن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن (زيد) لأنه في الحقيقة خبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضته أصلا آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا. (24) أو لنأخذ مثلا شاع في كتب النحو يدلنا على نحوية الحجج التي يقدمها النحاة على تعيين ما يقدر. فقد تقدم أن حرف الجر لا يقدر إلا إذا قويت عليه الدلالة. ومن هنا لم يقدر حرف الجر مع الفعل المقدر العامل على «أرجلكم» المنصوبة في الآية الكريمة: «.... وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم...» قياسا على الفعل المذكور «امسحوا» الذي يتعدى إلى مفعوله بحرف جر.

ويعود ابن هشام فيوضح لنا وجوب كون حجج الحذف والتقدير نحوية محضة في كلمات لا تدع مجالا للشك في هذا الأمر. فهو يقول: «إن الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ

أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل... وأما قولهم في نحو «سرابيل تقيكم الحرّ» إن التقدير «والبرد»... ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر».[25] وإذن فتقدير شيء لا توجبه الانتظامات النحوية التي يفترضها النحوي ليس بشيء بل إنه أمر متروك لمن يفسر معنى الآية الكريمة. ولا ينفرد ابن هشام في هذا بل نرى هذا الرأي يطرد عند جمهرة النحاة. فيذكر ابن جني في باب الحمل على المعنى «ومنه قولهم: أهلك والليل، فإذا فسروه قالوا أراد «الحق أهلك قبل الليل» وهذا ـ لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب فإنه على: الحق أهلك وسابق الليل».[26] أي أن ما يلزم النحوي هو تقدير فعل يعمل على «الليل» فينصبه وليس مضافا يضاف إلى الليل كما في تفسير المعنى. نخلص من هذا إلى أن النحاة العرب كانوا يصوغون الأصل (أي البنية العميقة) في الجملة استنادا إلى حجج نحوية محضة نابعة كما قلنا من الحدود التي رسموها للبنية الجملية والافتراضات النظرية التي وضعوها لتفسير الظواهر النحوية.

غير أننا لابد أن نشير هنا ـ وبعد هذا كله ـ إلى أن القارىء قد يجد هنا وهناك حالات من التقدير «لا تقتضيه الصناعة ولا يلزم المعرب» فهو لا يتأسس على أساس نحوي. ونجد أمثلة لهذه الحالات جنبا إلى جنب مع حالات من التقدير «الذي تقتضيه الصناعة» الذي أسلفنا ذكره. فمواضع التقدير هذه مواضع يقتضي التقدير فيها أسباب دلالية أو تبريرات بلاغية. فتجد من النحاة من يقدر مثلا كلمة «حب» بين الجار والضمير في الآية الكريمة (ذلك الذي لمُتنّني فيه) لأن «الذوات لا يتعلق بها». وكذلك يقدر «أهل» قبل «القرية» وقبل «العير» في الآية الكريمة (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) ومن النحاة من يقدر ثلاث متضايفات محذوفة في الآية الكريمة (فكان قاب قوسين...) فالأصل في الآية يقدر (فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين...).[27] وقد يصل الأمر إلى تقدير أكثر من جملة. فابن هشام يفرد بابا لحذف الكلام بجملته فيقدر في قوله تعالى: ﴿فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم﴾ شيئا مثل (فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما) قبل «فدمرناهم».[28] وغير ذلك كثير.

ولابد لنا من النظر في هذا النوع من التقدير الذي يختلف عن سابقه. فهو ـ

كما قلت ـــ مما لا تقتضيه أسباب الصناعة النحوية وهذا فرق أساس بينه وبين الأول. إذ بأن «القرية» في المثل السابق منصوبة بالفعل «إسأل». ولو كان الأمر وفق التقدير المفترض لكان حكمها الجر بإضافة «أهل» المقدرة لها. وتجد الأمر عينه في كل حالة من حالات التقدير هذه .إن تقدير هذه العناصر «المحذوفة» يقتضي ـ لو اطرد المبدأ العام الذي ذكرناه سابقا ـ إن تتغير مواقعها الإعرابية، وإن تظهر عليها علامات إعرابية أخرى تبين موضع الحذف وماهية المقدر كما في الأمثلة التي سبق وإن تناولناها.

إن تقديرات مثل هذه تفضي بنا إلى الإقرار بأن التبريرات التي أعطيت للحذوفات والتقديرات لم تكن نحوية خالصة بل أن هناك حالات من الحذف والتقدير لا تبرير نحويً لها بل أنها قدمت ليكتمل المعنى ـــ فتبريرها دلالي حسب. وإذن قد يصح قول القائل أن افتراض مستويين لبنية الجملة في منهج النحو العربي لا يعتمد على تبريرات نحوية محضة. وعلى هذا فالبنية العميقة التي يفترضها قد لا تكون نحوية خالصة. بل يمكن أن نتصورها بنية جملية تمثل المعنى وتتكون من وحدات دلالية وإذن فسيكون هذا موضع اختلاف أساس بين منظور جومسكي للبنية العميقة وبين نظرة النحاة العرب.

ولكن لا بأس من التحقق من شيوع هذه التبريرات الدلالية في مسألة افتراض مستويين تركيبيين للجملة. والذي يبدو هو أن إدخال هذه التبريرات ـ أو بعبارة أدق ـــ التوسع في افتراض بنية عميقة (أصل) للجملة تشمل كل ناحية من نواحي دلالتها كان نتيجة التطور التاريخي للدرس النحوي العربي. إذ يبدو أن القدامى من النحاة لم يكونوا ليقدموا مثل هذه الأمثلة على التقدير والحذف والتي تأخذ بعين الاعتبار اكتمال معنى الجملة كما يفترضها من يفسرها بل إنهم اقتصروا في افتراضهم لما حذف وما يقدّر على ما تقتضيه الحدود البنيوية للجملة والافتراضات النظرية التي فسروا بها الظواهر النحوية فقط. والظاهر أن المتأخرين منهم هم الذين توسعوا هذا التوسع الذي مثلنا له قبل قليل في تبريراتهم.

ومن الطريف أن نذكر هنا أن ابن هشام، وبعد أن يستعرض مواضع الحذف والتقدير بالتفصيل الذي ألمحنا إليه، ويمثل لها بالأمثلة الكثيرة، يأتي بملاحظته السابقة الذكر عن كون التقدير

الـذي يلزم النحـوي هـو الذي تقتضيـه الصنـاعـة. فلعلنـا هنـا أمـام شيء مـن التأرجح بين مـوقفين منهجيين. أو قد لا يكـون القائل بهما معـاً معنيـاً أو مدركـا لهذا التناقض الواضـح. أو قد يكون ذلك واضحا له غير أنه أتى بمقولة مناقضة لما يراه على اعتبـار صحتها السابقـة، أو قد يكـون قـد رأى وجهة كـل مـن الـرأيين والنظرتين ـ نظرة النحاة ونظرة المفسرين. وعلى أية حال فهـذا أمر يترك للمشتغلين بتأريخ الدرس النحوي العربي وتطوره.

إن هذا التـوسع في افتراض المستـوى التحتـي للجملـة بـالاعتماد على تبريـرات دلالية قد يكون مـرده إلى محاولة الجمع بين دلالـة الجملـة ونحوهـا في مقـاربـة واحدة. ولعل مما يفيـد هنا النظر في علم المعاني في الدرس اللغوي العربي والمسائل التي تناولها المشتغلون بـه. فهؤلاء جعلوا جـزءا مـن اهتمامهم منصبـاً على أوجـه العلاقـة بين بنية الجملة ودلالتهـا. وهذا يذكـرنا بـالتطور الذي شهـدته مـدرسة القـواعد التـوليديـة في أواخر الستينيـات والذي تحدثنا عنه آنفـا. تمثل هذا التطور في اتخاذ بعض دارسي تلك المدرسة موقفا مخالفاً لجومسكـي ونظرته للعـلاقة بين الـدلالة والنحـو، وأثـر هذا على رؤيتهـم للبنية العميقة للجملة كما ذكرنا في الفقرة السابقة من هذه الدراسة.

وليس مـن الغريب الجمـع بين البحث في تـركيـب الجملة والبحـث في معنـاهـا ودلالتهـا فـالترابـط بينهما كبير ويتجلى بصورة واضحة في تغير دلالة الجمل حين يتغير تركيبها النحوي، أو في تغيير معاني الجمـل حين تتغير مواقـع كلماتها. وقـد شغلت هـذه العلاقة النحاة العـرب ـ كما شغلت غيرهم مـن النحـاة ـ فأنـت تجـد إشـارات كثيرة إلى معـاني الجمـل ومـا يلحقـه تغير تراكيبهـا على معانيهـا وعلى وظيفتهـا اللغويـة مـن استفهام وإخبـار وتعجـب، في كتـب النحـو متقـدمهـا ومتـأخـرهـا. غير أن النظـر في المعـاني اقتصر على المعاني النحوية التـي تفرزها العلاقـات النحويـة المختلفة بين عنـاصر الجملة بعضها ببعـض. ولم يتعد ذلك إلى العلاقـات الدلاليـة ضمن عنـاصر الجملة نفسها. أي أن هـذه العلاقات الـدلالية لم تتخذ عاملا يحدد العـلاقات النحوية بين تلك العناصر. فكون العـلاقة الدلالية بين «القارورة» و«انكسرت» في جملة «انكسرت القارورة» تختلف عن العلاقة الدلالية بين «الطفـل» و «كسر» في جملة «كسر الطفـل القارورة» لم يستلزم لدى النحاة افتراض

اختلاف في العلاقة النحوية بين الفعل والإسم في الجملتين. إذ أن «القارورة» و «الطفل» كلاهما فاعل لفعله مع اختلاف علاقته الدلالية به. وكذلك فاختلاف مقاصد المتكلم من قوله جملة واحدة في كل مرة يقولها لم يلزم النحاة إعطاء الجملة تحليلا نحويا مختلفا في كل مرة تبعا لكل مقصد.

فقد يكون مقصد المتكلم من الجملة أن يستفهم بها مرة، ويخبر بها مرة أخرى. لكن ذلك لم يعتد به سببا لإعراب الجملة بشكل مختلف كل مرة. فذلك خارج كما يبدو عن نطاق الدرس النحوي. وهذا ما نعنيه باستقلال النحو عن الدلالة. ولعل من المفيد مقارنة وجهة النظر هذه بوجهة نظر القائلين بعدم استقلال النحو عن الدلالة في مدرسة القواعد التوليدية فهؤلاء — في رفضهم استقلال المستوى النحوي عن الدلالي - افترضوا بنى عميقة للجمل تعكس العلاقات الدلالية المختلفة. وهكذا فالجملتان اللتان مثلنا بهما على اختلاف العلاقة الدلالية بين الفعل والفاعل تعطيان بنيتين عميقتين مختلفتين تبينان هذا الاختلاف في العلاقة. وهذا كما أشرنا ما لم يقل به نحوي في الدرس النحوي العربي.

4: المقابلة بين منهج جومسكي والتراث النحوي العربي

إن الاستعراض السابق لمفهوم البنية العميقة وكذلك مناقشة افتراض ثنائية المستوى البنيوي للجملة في الدرس النحوي العربي يجعلاننا في موضع أفضل لمناقشته وتقويم التقابل الذي تناولته بعض الدراسات التي ظهرت حديثا بين المنهجين لتأشير النقاط التي يلتقيان حولها. إذ قد توضح لنا من ذلك الاستعراض أن المنهجين يلتقيان في افتراضهما مستويين للبنية النحوية الجملية وكذلك فإنهما يلتقيان في إرساء تصورهما للمستوى الباطن (أو التحتي أو العميق) للبنية النحوية على حجج أو أدلة نابعة من الانتظامات النحوية وحدها. أي أنهما يلتقيان في استقلال النحو عن الدلالة. ولكن قبل الدخول في مناقشة وتقويم تلك الدراسات لابد من تناول حدود المقارنة الممكنة والمقبولة بين المناهج العلمية المختلفة.

إن نقاط التشابه والاختلاف في النتاج الفكري العالمي كانت وما زالت (وستظل كما أظن) موضوعا خصبا للنقاش والتأمل. وتعقد في الكثير من الأحوال مقارنات بين هذه النتاجات الفكرية قد

يكون الدافع إليها اكتشاف المشتركات الفكرية البشرية وما يمكن أن تلقيه من ضوء على الحدود الإدراكية والمعرفية الإنسانية. أو قد يكون عقد المقارنات من أجل الإجابة على سؤال التأثير والتأثر بين الأنشطة الفكرية للمجموعات البشرية المختلفة، وقد يكون بسبب حاجة نفسية للاطمئنان على عصرية التراث الفكري وصلته الوثيقة بالتيار الفكري العالمي.

غير أن من المهم في مثل هذه المقارنات أن لا تنسى الفوارق الزمنية وكذلك الاختلافات الحضارية والثقافية التي نشأ فيها كل من النتاجين المقارنين. إن تجريد النتاج الفكري عن زمنه وعن الحضارة التي أنتجته تجريد له عن جزء أساس من معناه ومغزاه. ويقود هنا بالتأكيد إلى فهم جزئي له إن لم يكن يقود إلى إساءة فهم كلية.

إن الكثير من الدراسات الأخيرة التي عنيت بنقاط الالتقاء بين منهج الدرس النحوي العربي ومناهج الدرس اللغوي الحديثة يفرد فصلا للحديث عن أوجه التشابه بين الدرس النحوي العربي ومنهج القواعد التحويلية. ومن المواد التي تناقش ضمن هذا الإطار مفهوم البنية العميقة واشتراك المنهجين في افتراضه.

غير أن من الملاحظ على جل هذه الدراسات أنها خرجت بتعميمات ونتائج غير دقيقة في هذا الأمر. وقد يعود هذا في بعض الأحيان إلى التحمس ـ تحمس الكاتب إلى تبيان عصرية الدرس النحوي العربي وتقدمه ـ فهو قد عالج قبل ألف سنة ما تعالجه المناهج الحديثة اليوم. إلا أن فائدة مثل هذا التحمس في البحث العلمي ليست كبيرة. بل إنه قد يوقع في مزالق من التعميمات غير الدقيقة مما يبعده عن موضوعية البحث العلمي ورصانته.(29)

إن أحد أهم أسباب وقوع تلك الدراسات في التعميمات الخاطئة هو الجهل بأصول هذا المنهج أو ذاك من مناهج الدرس اللغوي، واستقاء المعلومات عنه من مصادر ثانوية قد تكون هي نفسها معرضة لسوء الفهم. وقد أوقع هذا الجهل أو سوء الفهم في تخليط عجيب. أو قد يكون السبب سوء فهم النصوص الواردة في التراث النحوي العربي أو إعادة تفسيرها لتنسجم مع ما يريده الكاتب. ومهما كانت الأسباب فإنها ستجعل من محاولات المقارنة والتقابل تلك بلا جدوى أو مغزى كبيرين.

لقد ساوت معظم هذه الدراسات والكتابات بين البنية العميقة للجملة

ومعناها.[30] وهذه المساواة ـ كما بينا ـ لم تمثل وجهة نظر جومسكي يوما، بل إن كل كتاباته تضع خطا فاصلا بين الإثنين، فهو كان ومازال يقول باستقلال النحو عن الدلالة. وقد يكون سبب هذا الخطأ هو تفسير قوله في كتابه: «جوانب من نظرية النحو» إن التأويل الدلالي لجملة من الجمل تحدده بنيتها العميقة، والقارئ الكريم يعرف أن هذا رأي قد تجاوزته التطورات التي شهدتها أفكار جومسكي في السبعينات والثمانينات. أو قد يكون سبب هذا الخطأ ما ذكرناه من التوسع في دلالة مفهوم البنية العميقة الذي قام به الدلاليون التوليديون الذين قالوا بأن السبيل الوحيد إلى تفسير تأثير العلاقات الدلالية بين عناصر الجملة على بنيتها سيؤدي إلى رفض وجود مستوى نحوي باطن مستقل عن البنية الدلالية للجملة. ولهذا فهم يفترضون شكلا لنظام القواعد يتكون من مستويين الأول منهما التمثيل الدلالي للجملة (وهو ما أطلقوا عليه البنية العميقة أو التحتية) والثاني هو مستوى البنية السطحية التي تظهر عليها الجملة.

بل إن بعض هذه الدراسات قد توسعت أكثر في افتراضها ماهيّة البنية العميقة فجعلتها هدف المتكلم ومقصده، فنجد د.عمايره يقول إن «هدف الجملة الجوهري هي بنيتها العميقة» بالإضافة إلى كونها «المعنى الدلالي لها». وفي هذه الحالة فإن القوانين التحويلية لن تكون أكثر من أدوات توصل الجملة إلى شكلها الظاهر. ولكنه في الوقت نفسه يقول إن هذه القوانين تغير من معنى الجملة «فيتغير معنى الجملة في كل مرة إلى معنى جديد وفقاً لقواعد نحوية معينة transfor-mations. ثم يعود ليقول إن «معنى الجملة العميق يبدو في تراكيب سطحية وفقاً لقواعد النحو التحويلي التي وإن كانت لا تغير من المعنى الأساس في الجملة إلا أنها تؤثر على التراكيب السطحية التي تبدو عليها».[31]

وربطت بعض هذه الدراسات بين القابلية اللغوية Competence والبنية العميقة وبين الأداء Performance والبنية السطحية، ونسبت هذا الربط إلى جومسكي. فيذهب عمايره في دراسته إلى أن القابلية (القدرة) اللغوية... «هي الجانب الأدبي المضبوط بقواعد صوتية وصرفية ومعجمية تهدف تحقيق المعنى الدلالي العميق يعبر عنه (البنية التحتية)».[32] وكذلك يذهب د.الراجحي إلى أن البنية العميقة هي «الكفاءة» والأداء هو بنية السطح. ويحيل إلى الصفحات الأولى من كتاب جومسكي